

العبد من ذلك لعقولهم بشرط ما يشترطها بشرط ما يشترطها
سوى فقد لم يخطئ **واما اذا ان فلا يشترط** بل يفتقر وانما هي
بشرط العتق عليه **واما استفعال** فبشرط العتق
لغيره والنية والصحة فلا يشترطهما في الميسر وحمل بعضه
على ان كان يصلي بغير طهارة والثاني على ان كان يصلي الاخر
كذا في النهاية **واما شرطه** فلا يشترط الصحة ولم ارض
خلافه ولا يشترط للمغيب صحة العبادة بل يفتقر على نية
وان كانت فاسدة بغير عتقه كما لو صلى في غير طهارة
وسبأ في حقه **واما الزكاة** او انما الاستدلال على ذلك
فما ذكره القاضي السجستاني من امتنع من ائتمرها فخرها
بغير المال في اختياره اخذها الزكاة ووضعها في ايديها
وغيره لان المال والنية اخذها فقام اخذها مقام وفي المال
باجتارها ضعيف والمعتق في المذهب عدم الاجد كذا
قال في المحط ومن امتنع من الزكاة قال صلى في اختياره
كروا ولو اخذ لا يقع عن الزكاة كونهما اختارا ولكن يخرجه
بالجس ليوذي بغيره انتهى وخرج عن شرطها لهما
ما اذا صدق بجميع النصاب بلانية فان الفرض يسقط
عنه واختاره في سقوط زكاة البعض اذا صدق به ولو
بشرط نية التاجر في العوض فلا بد ان يكون مقارنته
للتجارة ولو اشتهر بغيره في شيا للثمنه نية باله ان وجد في حاله
لا زكاة عليه ولو لوى التجارة في ما خرج من الرينة العتق
او اخرجت من المستاجر او المستجارة لا زكاة عليه
ولو تارفت مال يربطه على كالمهية والصدقة و
الخام والمهر والوصية لا يقع على العتق وانما شرطه
من قصد اسامتها للذرة وانما شرطه وان قصد به

النية شرطه
لا يصح الا بالنية
كروا ولو اشتهر بغيره
كروا ولو اشتهر بغيره
النية شرطه عليه
انما شرطه عليه
انما شرطه عليه

بالتجارة ففيها زكاة التجارة ان تارفت الشره وان قصد به
الخل والربوب او الاكل فلا زكاة اصلا **واما النية** في القوم
فشرط صحة لكل يوم ولو علقها بالمشيئة بحيث لا يفتقر
الاقوال والنية ليس من القرض والسنة والنقل في اصلها
سواء **واما الحج** فهي بشرط صحة الضامن كما ان او ضللا والعمرة
كذلك ولا يكون الا سنة والمنذور كالقرض ولو نذر حجة
الاسلام لا يذم به الا حجة الاسلام كما لو نذر الا حجة والقضاء
في الكل كالاداء وحجة اصل النية **واما الاعكاف**
فهي لا حجة واجبا كان او سنة او نفلا واما المكاتب
فالنية بشرط صحة عتق او صياها او طعانا **واما النسيان**
فلا بد منها من النية لكن عند الشك لا عند الذبح ووقع عليه
انه لو اشتبه بالنية الاحية فذبحها غيره بلا ادن فان اذبح
مذبوحة ولم يفتقر اجزائه فان نية الذبح كذا في الحجة
الذخيرة وبهذا اذا ذبحها عن غيره اما اذا ذبحها عن مالكها
لا ضمان عليه وبطلت نية الاحية بالنية قالوا ان كان يذبح
وقد اشتبه بالنية فبطلت فليس له به وبها وان كان عتقا
لم يتعين والصحيح انها تتعين مطلقا فيعتق بها الغني بعد
ايامها حية ولكن له ان يقيم غيره ما مقامها كما في العبد يورث
الاحية قالوا والمهول كالغني **واما العتق** فبشرط
وضعه بدليل صحته كالكافر والعمارة له فان نوى وجعله
كان عمارة مقنا عليه وان اعتق بلا نية صحه والا فاسلم
ان كان مريضا واما الكتابة فلا بد لها من النية وان اعتق
للسم او للشيطان صحه وان اعتق لاجل مخلوق صحه
وكان مباحا لا نواب ولا عتق وينبغي ان يختص بالاعتق
الصحيح ما اذا كان المقتن كافر اما المسلم اذا اعتق لم يهد

النية شرطه
النية شرطه
النية شرطه
انما شرطه عليه
انما شرطه عليه